

المؤتمر العام

GC(48)/OR.9

Issued: October 2006

General Distribution

Arabic

Original: English

الدورة العادية الثامنة والأربعون (٢٠٠٤)

الجلسة العامة

محضر الجلسة التاسعة

المعقودة في مركز أستراليا فيينا، يوم الجمعة، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/١٠
الرئيس: السيد روناكي (هنغاريا)

المحتويات

الفقرات

بند جدول
الأعمال*

١٦ - ١	تقرير شفوي من رئيس اللجنة الجامعة عن البنود التالية:	-
١٠	حسابات الوكالة لعام ٢٠٠٣	-
١١	تخصيص اعتماد تكميلي في ميزانية الوكالة لعام ٢٠٠٤	-
١٢	ميزانية الوكالة لعام ٢٠٠٥	-
١٣	الجدول النسبي لأنصبة اشتراكات الأعضاء في الميزانية العادية	-

يرد تكوين الوفود التي حضرت هذه الدورة في الوثيقة GC(48)/INF/16/Rev.1.

[*] الوثيقة GC(48)/25.

المحتويات (تابع)

الفقرات

بند جدول
الأعمال*

١٤	–	تدابير تقوية التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل والتصرف في النفايات	
١٥	–	تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها	
١٦	–	انتخابات لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الوكالة	
١٧ - ٢٧	١٨	تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية	

– تقرير شفوي من رئيس اللجنة الجامعة

- ١- عرض السيد إبراهيم عثمان (الجمهورية العربية السورية)، رئيس اللجنة الجامعة، نتائج مداولات اللجنة بشأن بنود جدول الأعمال ٩، و١٠، و١١، و١٢، و١٣، و١٦، و٢١.
- ٢- ففي إطار البند ٩، المعنون "حسابات الوكالة لعام ٢٠٠٣"، توصي اللجنة بأن يعتمد المؤتمر مشروع القرار الوارد في الصفحة I من الوثيقة GC(48)/9.
- ٣- وفي إطار البند ١٠، المعنون "تخصيص اعتماد تكميلي في ميزانية الوكالة لعام ٢٠٠٤"، توصي اللجنة بأن يوافق المؤتمر على تخصيص اعتماد تكميلي في الميزانية العادية لعام ٢٠٠٤، كما هو مبين في الوثيقة GC(48)/16، وبأن يعتمد مشروع القرار الوارد في مرفق الوثيقة المذكورة.
- ٤- وفي إطار البند ١١، المعنون "ميزانية الوكالة لعام ٢٠٠٥"، توصي اللجنة بأن يوافق المؤتمر على أن يكون إجمالي رقم الميزانية العادية لعام ٢٠٠٥ هو ٤٣٠.٠٠٠ دولار أمريكي على أساس سعر صرف الدولار الواحد بـ ٠,٩٢٢٩ يورو وبأن يعتمد مشروع القرار ألف الوارد في مرفق الوثيقة GC(48)/2؛ وأن يوافق على أن يكون الرقم المستهدف للمساهمات الطوعية في صندوق التعاون التقني لعام ٢٠٠٥ هو ٧٧ ٥٠٠.٠٠٠ دولار ويعتمد مشروع القرار بـ الوارد في الوثيقة GC(48)/2/Mod.1؛ وأن يوافق على أن يظل مستوى صندوق رأس المال العامل في عام ٢٠٠٥ عند مستواه الراهن البالغ ١٨ ٠٠٠.٠٠٠ دولار ويعتمد مشروع القرار جيم الوارد في مرفق الوثيقة GC(48)/2.
- ٥- وفي إطار البند ١٢، المعنون "الجدول النسبي لأنصبة اشتراكات الأعضاء في الميزانية العادية"، توصي اللجنة بأن يعتمد المؤتمر مشروع القرار الوارد في الصفحة ٣ من الوثيقة GC(48)/10.
- ٦- وفي إطار البند ١٣، المعنون "تدابير تقوية التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل والتصرف في النفايات"، توصي اللجنة بأن يعتمد المؤتمر مشاريع القرارات ألف، وباء، وجيم الواردة في الوثيقة GC(48)/L.4.
- ٧- وفي إطار البند ١٦، المعنون "تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها"، توصي اللجنة بأن يعتمد المؤتمر مشاريع القرارات ألف، وباء، وجيم، ودال، وهاء، وواو الواردة في الوثيقة GC(48)/L.3.
- ٨- وفي إطار البند ٢١، المعنون "انتخابات للجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الوكالة"، توصي اللجنة بأن ينتخب المؤتمر السيدة تراسي روبرتس عضواً مناوباً في لجنة المعاشات التقاعدية.
- ٩- ودعا الرئيس المؤتمر إلى تناول بنود جدول الأعمال التي أفاد بشأنها للتو رئيس اللجنة الجامعة، الواحد تلو الآخر.

حسابات الوكالة لعام ٢٠٠٣ (البند ٩ من جدول الأعمال)

- ١٠- حسبما أوصت اللجنة الجامعة، اعتمد مشروع القرار الوارد في الصفحة I من الوثيقة GC(48)/9.

تخصيص اعتماد تكميلي في ميزانية الوكالة لعام ٢٠٠٤ (البند ١٠ من جدول الأعمال)

١١- حسبما أوصت اللجنة الجامعة، اعتمد مشروع القرار الوارد في ملحق الوثيقة GC(48)/16.

ميزانية الوكالة لعام ٢٠٠٥ (البند ١١ من جدول الأعمال)

١٢- حسبما أوصت اللجنة الجامعة، اعتمد مشروع القرار ألف الوارد في مرفق الوثيقة GC(48)/2، ومشروع القرار باء الوارد في الوثيقة GC(48)/2/Mod.1، ومشروع القرار جيم الوارد في مرفق الوثيقة GC(48)/2.

الجدول النسبي لأنصبة اشتراكات الأعضاء في الميزانية العادية (البند ١٢ من جدول الأعمال)

١٣- حسبما أوصت اللجنة الجامعة، اعتمد مشروع القرار الوارد في الصفحة ٣ من الوثيقة GC(48)/10.

تدابير تقوية التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والأمان الإشعاعي وأمان النقل والتصرف في النفايات
(البند ١٣ من جدول الأعمال)

١٤- حسبما أوصت اللجنة الجامعة، اعتمدت مشاريع القرارات الثلاثة الواردة في الوثيقة GC(48)/L.4.

تقوية أنشطة الوكالة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا النووية وتطبيقاتها (البند ١٦ من جدول الأعمال)

١٥- حسبما أوصت اللجنة الجامعة، اعتمدت مشاريع القرارات الستة الواردة في الوثيقة GC(48)/L.3.

انتخابات للجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الوكالة (البند ٢١ من جدول الأعمال)

١٦- حسبما أوصت اللجنة الجامعة، انتُخبت السيدة تراسي روبرتس عضواً مناوباً في لجنة المعاشات التقاعدية.

١٨- تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الوثيقة GC(48)/17، والوثيقة GC(48)/L.2 وإضافتها Add.1)

١٧- أشار الرئيس إلى أن هذا البند أدرج في جدول الأعمال بمقتضى قرار المؤتمر العام GC(47)/RES/12. وكان المدير العام قد قدم إلى المجلس تقارير دورية عن هذه القضية خلال السنة الفاصلة، وتقديره الوارد في الوثيقة GC(48)/17 يوجز التطورات المستجدة على مدى هذه الفترة.

١٨- وقالت السيدة هول (كندا)، في معرض تقديمها مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(48)/L.2 وإضافتها Add.1، إنه يستند بشكل وثيق إلى القرار الذي جرى اعتماده بدون تصويت في دورة المؤتمر العام العادية السابعة والأربعين، بما يشمل صيغاً مستوفاة تعكس التطورات المستجدة في غضون ذلك. وهو نتاج مشاورات مكثفة أجريت مع البلدان الأكثر مشاركة بصورة مباشرة في الجهود المبذولة في سبيل تحقيق حلّ سلمي لهذه القضية؛ كما يحظى المشروع بتأييد واسع من مناطق متنوّعة. ويؤكد مشروع القرار التزام الوكالة وجهازها لتقرير السياسات بالاهتمام بهذه القضية، ويحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إعادة النظر في أفعالها

وإعلاناتها التي تتناقض مع الالتزامات بعدم الانتشار، وعلى قبول ضمانات الوكالة الشاملة، وعلى تفكيك أي برنامج تسلّح نووي لديها على نحو فوري وشفّاف ويمكن التحقق منه ولا يمكن العدول عنه، بما يكفل المحافظة على دور الوكالة الأساسي في مجال التحقق. وعلاوة على ذلك، يشجّع مشروع القرار الجهود الدبلوماسية الجاري بذلها في سبيل العثور على حلّ سلمي، ويرحب بوجه خاص بالمحادثات السداسية الأطراف التي جرت في بيجين بناء على مبادرة حكومة الصين. ومن الأهمية بمكان المحافظة على ما اكتسب من زخم في تلك المحادثات. وتقدّر جميع الدول الأعضاء في الوكالة الدور الذي أدّته الصين في السعي إلى تحقيق تسوية سلمية لهذه القضية. ويعتقد وفدها أن مشروع القرار يمثل الرأي التوافقي للمؤتمر العام ويأمل في أن يعتمد بدون تصويت، بما يعبر بالتالي عن وحدة تصميم المجتمع الدولي على إرساء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

١٩- وقال الرئيس إنه يفترض أن المجلس يود أن يعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(48)/L.2 وإضافتها Add.1.

٢٠- وقد تقرّر ذلك.

٢١- ولاحظ السيد تاكاسو (اليابان) أن الحوار المباشر بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زال معلقاً بسبب عدم التعاون من جانب الأخيرة. وما زالت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حالة عدم امتثال للالتزامات بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها، وما زالت الوكالة غير قادرة على التحقق من عدم تحريف المواد النووية الخاضعة للضمانات. وقال إنه يؤيد كلمة المدير العام التي ذهب فيها إلى أن الحالة القائمة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تظلّ تشكل تحدياً خطيراً لنظام عدم الانتشار النووي. ويلزم التوصل إلى حلّ سلمي مبكّر للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في شمال شرق آسيا، بما في ذلك اليابان، ولتقوية نظام عدم الانتشار النووي الدولي. وأعرب عن أسفه لاستمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في رفض التعاون مع الوكالة.

٢٢- وخلال الجولة الثالثة من المحادثات السداسية الأطراف التي جرت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قدّم كل من الأطراف اقتراحات محدّدة وأجرت الأطراف الستة مناقشات جوهرية وعملية وأعدت تأكيد التزامها بتحقيق الهدف المشترك بجعل شبه الجزيرة الكورية منزوعة السلاح النووي من خلال إجراء مفاوضات سلمية. كما اتفقت هذه الأطراف على ضرورة اتّخاذ الخطوات الأولى في سبيل تحقيق هذا الهدف المشترك بأسرع ما يمكن. وما زالت الاختلافات قائمة. فعلى سبيل المثال، لا تعترف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوجود برنامج لديها لإثراء اليورانيوم. ويلزم بذل مزيد من الجهود وإجراء جولة رابعة من المحادثات لتشجيع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إتباع موقف أكثر إيجابية.

٢٣- وقال إنه لا يسع اليابان أن تقبل تحت أي ظرف من الظروف بقيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتطوير أسلحة نووية أو اقتنائها أو حيازتها أو اختبارها أو نقلها، ودعا هذا البلد إلى ضمان تفكيك جميع برامجها النووية تفكيكاً تاماً في إطار تحقق دولي متّسم بالمصادقية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التقيّد بجميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمسائل النووية، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، وتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة الذي عقده مع الوكالة تنفيذاً تاماً وفورياً. وينبغي أن تلتزم نفسها بالقيام على جناح السرعة بتفكيك جميع برامجها النووية، بما في ذلك برنامجها السريّ لإثراء اليورانيوم، وينبغي أن توفّر معلومات كاملة عن جميع هذه البرامج. ويتعيّن على الوكالة أن تؤدّي دوراً محورياً في عملية التحقق. ومن الأهمية القصوى أن تسارع

الأطراف المعنية إلى الاتفاق على نظام تحقق يتضمّن عمليات تفتيشية اقتحامية تامة وكاملة؛ وتواصل اليابان دعم الوكالة في جهودها الرامية إلى إقناع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بفتح جميع مرافقها المتصلة بالمجال النووي أمام عمليات الوكالة التفتيشية والرقابية على الفور. فضلاً عن ذلك، فإن التفكيك التام لبرامجها النووية سيعود بالمنفعة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها.

٢٤- وفي الختام، قال إن اليابان تظلّ على استعداد لبذل كل جهد في سبيل حلّ المسألة بالوسائل الدبلوماسية وذلك - في المقام الأول - عن طريق المساهمة بعمّة في عملية المحادثات السادسة الأطراف.

٢٥- وقال السيد تشانغ-بيوم تشو (جمهورية كوريا) إن من دواعي القلق البالغ أن الوكالة ما زالت غير قادرة على تزويد المجتمع الدولي بأن قدر من التوكيدات بشأن عدم تحريف المواد النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبرامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتسلّح النووي وبرامجها ذات الصلة ما زالت مصدر تهديد للأمن الإقليمي والعالمي وتظلّ تشكل تحدياً خطيراً لنظام عدم الانتشار النووي. وينطوي القرار الوارد في الوثيقة GC(48)/L.2 وإضافتها Add.1 على توجيه رسالة واضحة. ومن أجل تحقيق حلّ ميسر للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يتعيّن على هذا البلد أن يتخذ قراراً استراتيجياً أساسياً. فينبغي له العودة إلى نظام عدم الانتشار النووي وقبول ضمانات الوكالة الشاملة دون مزيد من الإبطاء، وينبغي له التعاون مع الوكالة في تنفيذ هذه الضمانات تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وعلاوة على ذلك، ينبغي له التخلّي عن جميع أسلحته النووية وبرامجها ذات الصلة، بما في ذلك برنامجه لإثراء اليورانيوم، على نحو متّسم بالدقة والشفافية، في إطار عمليات التحقق الدولي، كيلا تنشأ المسألة المعنية من جديد مستقبلاً.

٢٦- وقال إن المجتمع الدولي موحد في دعمه السعي إلى حلّ سلمي للمسألة من خلال الحوار وبذل الجهود الدبلوماسية. وجرى إحراز تقدّم مطّرد في غضون الجولات الثلاث من المحادثات السادسة الأطراف. وخلال أحدث جولة من المحادثات، جرى طرح اقتراحات محدّدة ودارت مناقشات جوهرية حولها. ولذلك فإن حكومته، ومعها البلدان الأخرى المشاركة في المحادثات، توافّقت إلى عقد الجولة الرابعة من المحادثات بأسرع ما يمكن. وسيكون لحلّ المسألة تأثير عميق على العلاقات القائمة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمجتمع الدولي برمته؛ وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ألا تفوّت هذه الفرصة التاريخية المتّاحة لها.

٢٧- وقال السيد زهانغ هوازو (الصين) إن وفده لديه تحفّظات على اعتماد قرار كهذا في ظلّ الظروف الراهنة وقد أوضح مخاوفه بشأن ضرورة مراعاة المخاوف الأمنية المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عند السعي إلى حلّ سلمي لمسألة إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ومن الأهمية القصوى التوصل إلى تفاهم مشترك من خلال المحادثات السادسة الأطراف. ودأبت الصين على الدوام على الدعوة إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وإلى ضرورة حلّ المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية من خلال الحوار والمشاورات. وأضاف قائلاً إن مواصلة عملية المحادثات السادسة الأطراف والمواظبة على الحوار بهدف العثور على حلّ سلمي هما في صالح جميع الأطراف المعنية وهما السبيل الصحيح الذي ينبغي إتباعه. وينبغي لجميع الأطراف، بما في ذلك المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الوكالة، أن تظلّ رابطة الجأش. وتظلّ الصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي بهدف حلّ المسألة وتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة.